

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

و لا يصح شرط وطء بنت لها أي لمكاتبته لأن حكم الكتابة فيها بالتبعية ولم يكن وطؤها مباحا حالة العقد فيشترطه فإن وطئها أي مكاتبته بلا شرط فلها المهر أو وطئ بنتها أي بنت مكاتبته التي هي وأمها في ملكه أو وطئ أمتها أي أمة مكاتبته أو أمة مكاتبته أدب عالم تحريم ذلك الوطاء منهما أي الواطئ والموطوءة لارتكابه معصية ولا حد عليه لأنهن مملوكات له وربما عجزت المكاتبية فعدن لملكه والحدود تدرأ بالشبهات ولها أي الموطوءة عليه المهر ولو كانت مطاوعة لأنه وطء شبهة ولأنه عوض شيء مستحق للمكاتبية فكان لها كبقية منافعها وعدم منعها من وطئه ليس بإذن منها له في الفعل ولهذا لو رأى مالك مال إنسانا يتلفه فلم يمنعه لم يسقط عنه الضمان وتحصل المقاصة إن حل النجم وهو بدمته بشرطه ومتى تكرر وطؤه لواحدة منهن وكان قد أدى المهر لما قبله من الوطاء لزمه مهر آخر لوطنه بعد أداء مهر الوطاء الأول لأنه لما أدى المهر الأول فكأنه لم يتقدم الوطاء الثاني وطأ وإلا يكن أدى مهرا لما قبله من الوطاء فلا يلزمه إلا مهر واحد لاتحاد الشبهة وهو كون الموطوءة مملوكته أو مملوكة مملوكته وعليه أي سيد المكاتبية قيمة أمتها إن أولدها لأنه أتلفها بمنعه من التصرف فيها و لا يلزمه قيمة نحو بنتها أي المكاتبية كأما المملوكة لها إن أولدها لأنه لا يصلح لها أي المكاتبية بيعها قبل استيلادها فلم يفت عليها شيء باستيلادها بخلاف أمتها ولا يلزم السيد أيضا قيمة ولده من أمة مكاتبية أو أمة مكاتبته إن استولدهما لأن ولد السيد جزء منه فلا يلزمه دفع قيمته لرقيقه ولأنه انعقد حرا وتصير مكاتبته أو بنتها أو أمتها أو أمة مكاتبته إن ولدت من سيدها سواء شرط وطء مكاتبته أو لا أم ولد لأنها أمته ما بقي عليها درهم ثم إن أدت مكاتبته التي أولدها عتقت